

التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

- 7 المقدمة / عبد الحليم فضل الله
- 11 المدخل / حسام مطر
- 19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي
جمال واكيم
- 31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
- 33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟
سعد محيو
- 47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
- 55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل
محمد عبدالقادر خليل
- 74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الإيرانية/النائب محمد رعد
- 77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن
فيصل جلول
- 89 المقاربة الإسرائيلية للتحويلات الإقليمية في الشرق الأوسط
أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
- 103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟
منير شفيق
- 113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي
موديبو دانيون
- 123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية
جابر القفصي
- 148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه*

عبد الحليم فضل الله

أولاً: هناك جملة حقائق لا بد من أخذها بعين الاعتبار في مقارنة مستقبل النظام الإقليمي العربي والعناصر التي تضمن تماسكه واستقراره وديمومته:

1- إن أساس أي تعاون بناء ومتين هو الالتقاء على المصالح والمبادئ طويلة الأمد، المنبثقة من العوامل التاريخية الراسخة والثوابت الجيوسياسية والثقافية والاقتصادية المستمرة والخيارات العميقة ذات الصلة بالتقويم المشترك للمصلحة العامة. لنعلم هنا بين نماذج التعاون التي قامت على أسس سياسية ظرفية، مثل العلاقات السورية- التركية قبل عام 2010، أو على أسس اقتصادية بحتة مثل الاتحاد المغاربي واتفاقية التيسير العربية (المنطقة العربية الحرة) والتي لم تحقق النجاح المطلوب حتى الآن؛ وبين نماذج أخرى استندت إلى تقاطعات مبدئية وهدفت إلى تحقيق غايات استراتيجية بعيدة المدى، مثل التحالف الاستراتيجي بين طهران ودمشق بعد الثورة الإسلامية في إيران، والتقارب المصري- السعودي- السوري ضمن مثلث إقليمي كان هدفه التكيف مع متطلبات «النظام الدولي الجديد» ومخاطره في تسعينيات القرن الماضي، ناهيك بمجلس التعاون الخليجي الذي كان الغرض من إنشائه مواجهة مخاطر حرب الخليج الأولى وما بعدها.

2- منذ غزو العراق عام 2003، تراجع أهمية العامل الاقتصادي في تقرير وجهة العلاقات الدولية، وبلغ هذا التراجع ذروته مع صعود الشعبوية في الغرب وتقدم السياسات الاقتصادية القومية، المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، والسياسات الحمائية التي ينادي بها الرئيس الاميركي الجديد دونالد ترامب، وحلول مرشحة الجبهة الوطنية اليمينية ماري لوبان ثانية في الانتخابات الرئاسية الفرنسية والتي تدعو أيضاً إلى مغادرة الاتحاد..

وحتى لو سلمنا بأهمية التعاون الاقتصادي، فإن استمراريته وثبات مفاعيله وتجذرها مع مرور الوقت يحتاج إلى ركائز سياسية متينة وراسخة. والأمثلة الآتية لا تخلو من دلالة:

* النقاط الرئيسية لورقة عمل قدمت في مؤتمر «التحولات الجيواستراتيجية وتداعيات صراع الأقطاب الخارجية على منطقة شمال أفريقيا»؛ تنظيم: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية؛ تونس: 22/23 كانون الاول 2016.

- على الرغم من الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة، بما فيها اتفاقية التيسير التي وقع عليها ثلاث عشرة دولة، فإن التجارة البينية بين البلدان العربية لم تتخط 10 بالمائة في حين تبلغ هذه النسبة 70 بالمائة في آسيا، و50 بالمائة في أوروبا و40 بالمائة في الأمريكتين.

- تتصف التجارة العربية مع العالم الخارجي بعدم الاتساق وتشتت المقاصد والارتباط بشبكات مختلفة، وذلك على نحو لا يتناسب مع تعدد أشكال التعاون الثنائي والجماعي التي تربط بينها. فتجارة دول المغرب العربي تتجه نحو أوروبا (ما يعادل 70 بالمائة في تونس، و65 بالمائة ليبيا، و53 بالمائة في المغرب و50 بالمائة في الجزائر، وذلك من مجموع تجارة البلدان المذكورة) في حين تتركز تجارة دول الخليج مع الولايات المتحدة، وتوزع تجارة الدول الأخرى ما بين آسيا وأوروبا والأميركتين.

- في المقابل، حققت البلدان التي تعتمد سياسات ذات أسس استراتيجية أو عقائدية أو قومية، نسباً أعلى للتجارة البينية مع دول الإقليم الأخرى من مجموع تجارتها. وتصل هذه النسبة على سبيل المثال إلى 40 بالمائة في إيران، وما يقاربها في سورية قبل أزمته. وهذا يؤكد على أهمية نموذج التنمية المستقلة المستند إلى أسس مبدئية وجيوسياسية في تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي ورفع فعاليته.

ثانياً: يفترض أن يقوم البناء الإقليمي الجديد على ثلاثة مستويات:

الأول: المستوى الوطني. أكدت تجربة ما سمي بالربيع العربي على أن ثلاثية الاستبداد والتبعية والفقر كانت مسؤولة إلى حد كبير عن أزمة المجتمعات العربية. ولا يمكن النهوض مجدداً إلا من خلال إعطاء أولوية متقدمة لقضايا السيادة ومكافحة التخلف والفقر وصون الحقوق السياسية والاقتصادية الأساسية.

وهنا تبرز الحاجة إلى تبني نماذج تأسيسية يُراهن عليها في استنهاض الدولة الوطنية، سواء من خلال الديموقراطية العميقة المستندة إلى عقد اجتماعي جديد، أو التنمية المتوازنة التي تجمع بين الفعالية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، أو من خلال شرعة حقوق أساسية تتموضع فيها على نحو متكافئ الحريات العامة للأفراد والسيادة الوطنية للدولة.

على الدولة الوطنية أيضاً أن تتبنى منظوراً جديداً للأمن القومي يكون للقوى غير النظامية المرتبطة بفكرة الدولة دور فاعل فيه، وذلك بناء على ما حققته من نتائج ومكاسب. فقد أظهرت تجارب العقدين الأخيرين في كل من لبنان وسورية والعراق وفلسطين، أن القوى الشعبية-الدولية تلك، كانت عاملاً

حاسماً في مواجهة الخطرين الخارجي (مقاومة الاحتلال) والداخلي (التصدي لداعش والحركات التكفيرية المتطرفة)، وساهمت في التعويض عن ضعف السلطة وانحرافها ورخاوة تكوينها حيناً وافتقارها الى الأدوات المادية والايديولوجية اللازمة للمواجهة حيناً آخر..

الثاني: المستوى الإقليمي العربي. إن نقطة الانطلاق في هذا المجال هي في توحيد نظام المصالح السياسية والاقتصادية الذي يربط بين الدول العربية، والمواءمة ما بين التنوع الاجتماعي - الثقافي الذي تحتضنه والانتماء المشترك، واعتماد مقاربة جديدة للعروبة قوامها النضال من أجل أهداف مشتركة وقضايا كبرى، يكون على أساسها التمييز ما بين الأعداء والخصوم من ناحية والأصدقاء والحلفاء من ناحية ثانية.

الثالث: تحديد دور المنطقة العربية والنظام العربي في النظام العالمي الذي يتنقل بصورة مطردة نحو تعدد الأقطاب مع صعود واضح للقوى الآسيوية. إن هذا يملي علينا المشاركة في بناء الفضاء الأوراسي، بوصفه كتلة موازنة للمركزية الغربية، فتعديل موازين النظام الدولي هو شرط لاغنى عنه لبناء نظام إقليمي مستقر وفعال وصاعد سياسياً وتنموياً. مع الانطلاق في ذلك من السعي الى حل المشاكل مع دول الجوار، وصولاً إلى تقوية التشابك والشراكات مع المجالين الإيراني والتركي، ومع الامتدادين الآسيوي (وخصوصاً روسيا والصين) والإفريقي.

ثالثاً: إن حل أزمات المنطقة لا بد وأن يكون في اطار تعاون والتفاهم بين دولها، أي أن الحل الإقليمي هو الأفضل ما دام أن الأسباب الرئيسية للصراع هي إقليمية أيضاً، هذا يفرض الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

1- هناك ثلاثة اتجاهات في النظر إلى مستقبل المنطقة ونظامها الإقليمي الذي يكفل خروجها من الأزمة واستقرارها على المدى الطويل:

الاتجاه الأول: ويعبر عنه عموماً تحالف المقاومة. يريد هذا التحالف الذهاب إلى نظام جديد قائم على الشراكة والتعاون، في إطار منظومة واضحة من الأهداف والمبادئ والقيم الأساسية. أمن المنطقة ينبع من داخلها وليس من خارجها. التعاون والشراكة يُفترض أن يحكما علاقاتها الداخلية وليس التنافس أو التوازن. تشغل قضايا السيادة والاستقلال ورفض الهيمنة الغربية أولوية متقدمة في أجندة هذا التحالف، الذي يفترض أن أي نظام إقليمي لا بد وأن يعبر عن نقاط التوافق بين تياراتها المختلفة وأن يجسّد على نحو خاص تنوعها الثقافي والسياسي والاجتماعي.

الاتجاه الثاني: تمثله الدول والقوى التي تريد العودة إلى النظام القديم، وترى مصالحها في بعثه من تحت رماد الأحداث. نظام يتدنى فيه مستوى الشراكة الى أدنى حد، وتحتكر فيه الدول المركزية (الغنية) القرار داخل المؤسسات العربية، فيما تحتل الدول الأخرى (الأقل غنى) موقعا هامشيا فيه. الاستقرار والأمن يأتيان من خارج المنطقة لا من داخلها، الصراع على النفوذ والمنافسة والبحث عن التوازن يغلب على التعاون. لا مجال لأي أجندة إصلاحية ضمن هذا الاتجاه، والزعة الفتوية تسيطر على ثقافته السياسية، التي تميل إلى الإقصاء والاستبعاد وتذويب التنوع في بوتقة غالبيات مصطنعة.

الاتجاه الثالث، تعبر عنه قوى الفراغ من ناحية وقوى الهيمنة من ناحية ثانية. لا ترغب هذه القوى، على ما بينها من تناقض، في قيام نظام إقليمي ذاتي الدفع. ترى التيارات التكفيرية المتطرفة أن المنطقة هي مجرد مساحة رمادية، ومسرحاً تحقق على أرضه مشروعها العبثي الذي يرتدي أفضة عقائدية ودينية متعددة ومتلونة، لكنه يخفي خلفه نزعة هوياتية صراعية.

إن تغير أفكار هذه الجماعات من نظرية الفسطاطين (أسامة بن لادن) إلى نظرية الذراعين (عبد الله بن محمد- المذكرة الاستراتيجية) مروراً بإدارة التوحش (أبو بكر ناجي)، يؤكد أن ما تريده هو تعميق الفراغ والاستثمار فيه من أجل أهداف تتجاوز المنطقة تارة وتنغلق على بعض هوياتها الفرعية تارة أخرى، مهددة في الحالتين وحدتها واستقرارها ووجودها.

على المقلب الآخر تقدم قوى الهيمنة ممارسة موازية. هي مضطرة إلى تغيير أولوياتها العالمية والتحسب للتحدي الآسيوي الصاعد، فتعيد تموضعها على نحو يخفف من وطأة حضورها في المنطقة، لكنها مع ذلك لا تريد ملء هذا الفراغ على نحو منظم من خلال نظام إقليمي ذاتي الدفع يحرر المنطقة وأمنها من التبعية للقواعد العسكرية والاستعانة بالخارج.

ويبدو التشابك واضحاً بين الاتجاهين الثاني والثالث، تستفيد المجموعات التكفيرية في تطورها من التدخلات الأجنبية ومن الأجندة الطائفية للقوى المحافظة، فيما تستفيد هذه الأخيرة منها في استهداف تحالف المقاومة ومنع قيام نظام إقليمي مستقل.

2- لا بد من التمييز بين الدول المستعدة للانخراط بالحلول وتلك الراضة لها. على هذه الأخيرة أن توقف رهانها على الغرب من أجل تغيير موازين القوى وتجيير تدخله لمصلحتها، وأن تعتاد أيضاً على تراجع قدرة أميركا في تغيير الوقائع والتحكم فيها بقرار منفرد منها. تتخبط واشنطن خصوصاً والغرب عموماً من تبعات إخفاقاته المختلفة العسكرية والاقتصادية والديبلوماسية. إن تأهيل الدول غير المستعدة بعد للانخراط بالحلول على اعتماد مقاربات عقلانية يحتاج إلى وقت، والنجاح في ذلك يفترض بها أن تنتهي قبل أي شيء آخر من مغامراتها في اكتشاف حدود القوة وتبعات الفشل في استخدامها.

3- يصعب التفكير ببناء النظام العربي الجديد دون الأخذ بعين الاعتبار شمال أفريقيا صحيح أن التوترات والتسويات والمخاض هو مشرقى- أوراسي، لكن شمال أفريقيا يكتسب أهمية فائقة كونه: منطقة تفاعل متوسطة- غرب آسيوية وأفريقية، وبوابة أفريقيا التي سيكون لها دور كبير في المستقبلين الإقليمي والدولي، الاقتصادي والسياسي.

ومن الأهمية بمكان التفكير بسبل منع أفريقيا من السقوط في براثن الهيمنة الإسرائيلية التي استفادت أيما استفادة من التحولات في المواقف العربية بدءاً من كامب ديفيد ومن النزاعات الأفريقية- الأفريقية التي كان العرب طرفاً فيها، ومن التناقضات بين دول عربية وأفريقية.

يكفي أن نذكر أن (كأمثلة على هذا النفوذ)، سعي "إسرائيل" للدخول إلى الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب، وارتفاع مستوى التبادل والتعاون الاقتصاديين بينها وبين دول أفريقيا، إن من جهة حجم التجارة الذي يقارب ستة مليارات دولار سنوياً، أو من خلال سيطرتها على مرافق البنى التحتية في عدد من دول غرب القارة وشرقها، فهي مثلاً تدير محطات المياه في كينيا وأوغندا وساحل العاج، وتشرف على عمل مطار رواندا، وبل إنها تهيمن على 58 بالمائة من خطوط الملاحة في أفريقيا.

